

Distr.: General
20 September 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، الذي مددت ولايته عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٥٣ (٢٠١٧) بأن يحيلوا طيه تقرير الفريق الذي يغطي ١٢٠ يوماً، المقدم وفقاً للفقرة ٢ من القرار ٢٣٥٣ (٢٠١٧)، التي تجددت بموجبها أحكام الفقرة ١٢ (هـ) من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦).

وقدّم التقرير، في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

ويرجو الفريق ممتناً عرض هذه الرسالة والتقارير على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كلیم رایان

منسق فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

(توقيع) أندروز آتا - أساموا

خبير

(توقيع) أندريه كولماكوف

خبير

(توقيع) آن أوسترنك

خبيرة

(توقيع) كولین توماس - جنسن

خبير



تقرير فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

موجز

وجد فريق الخبراء المعني بجنوب السودان أن التهديدات الرئيسية التي يواجهها شعب جنوب السودان لا تزال تتمثل، وفقا لتقاريره السابقة، في عدم قيام طرفي اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان بتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق، والسعي الدؤوب إلى حل عسكري للنزاع. ومنذ التقرير الأخير للفريق المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/326)، لم يحرز أي تقدم ملموس في إرساء الأمن للسكان المدنيين بسبب استمرار أعمال العنف، ومعظمها عرقي، وما يرتبط بها من أزمة إنسانية في أرجاء البلد. والسبب في هذا الفشل واضح: ففي أعقاب الاختيار الفعلي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في تموز/يوليه ٢٠١٦، لا توجد حاليا إرادة سياسية لتنفيذ الاتفاق لدى من يملكون القدرة على القيام بذلك، أو أي إرادة سياسية للتصدي لممارسات الحوكمة الهدامة، والتظلمات التاريخية التي لا تزال تحرك النزاع في جنوب السودان^(١). وهذا يمثل فشلا في القيادة من جانب النخبة السياسية والعسكرية في البلد، ويتحمل المسؤولية الرئيسية عن العنف المستمر المشاركون في الحكومة، بقيادة الرئيس سلفا كير، وتابان دينق قاي النائب الأول للرئيس.

ويشير الفريق إلى أن الهجمات العسكرية التي شنتها الحكومة في الأشهر الأخيرة في جونقلي وأعلى النيل وأجزاء من الاستوائية أدت إلى تفاقم كبير للحالة الإنسانية لأعداد أكبر من مواطني جنوب السودان. ويواجه السكان تهديدات متقاطعة من العنف وانعدام الأمن، وحالات تشرد للسكان على نطاق واسع، وانعدام حاد للأمن الغذائي، وتساعد للأزمة الاقتصادية الوطنية. ولم تفعل الإجراءات التي اتخذها قادة جنوب السودان شيئا للتصدي لهذه التهديدات، ومن غير المرجح أن يطرأ تحسن في المستقبل المنظور بدون حدوث تغيير كبير في النهج الوطني والدولي إزاء النزاع.

(١) في هذا التقرير يستخدم مصطلحا "حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية"، وصيغته المختصرة "الحكومة الانتقالية" للإشارة إلى الكيان الوارد وصفه في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي وضع تصورا لترتيب لتقاسم السلطة يتمحور حول الحكومة، والمعارضة - بقيادة ريك مشار - و'المحتجزين السابقين'. ويستخدم مصطلح 'الحكومة'، للإشارة إلى التشكيلة السياسية الحالية بقيادة الرئيس سلفا كير. ولا تشمل هذه التشكيلة المعارضة التي يمثلها مشار، وبالتالي فإنها ليست الكيان المتوخى في الاتفاق. ويرى الفريق أن هذا التمييز هام لأن مدى التزام الحكومة بالترتيبات المتوخاة في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان يعد مصدرا هاما للنزاع الدائر. وسيركز التقرير لذلك على التهديدات التي يتعرض لها شعب جنوب السودان وليس على الحكومة الانتقالية.

أولا - معلومات أساسية

ألف - الولاية

١ - طلب مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٣ (٢٠١٧) عند تجديد أحكام الفقرة ١٢ (هـ) من قراره ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، في جملة أمور، أن يقدم فريق الخبراء إلى المجلس تحليلاً للتهديدات الأمنية الحالية التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، واحتياجاتها لحفظ القانون والنظام في جنوب السودان، وكذلك مزيداً من التحليل لدور عمليات نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة الداخلة إلى جنوب السودان منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية السودان، والتهديدات المحدقة بأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني على الصعيد الدولي.

باء - المنهجية

٢ - أُعد هذا التقرير استناداً إلى بحوث ومقابلات أجراها الفريق خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧^(١)، فضلاً عن استعراض الوثائق المتاحة من حكومة جنوب السودان والكيانات الإقليمية - ومنها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي - والمنظمات الدولية العاملة في مسائل متعلقة بجنوب السودان. ويستند التقرير أيضاً إلى الأعمال السابقة التي قام بها الفريق، بما في ذلك التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس، العلنية والسرية منها على السواء، ومئات المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة المعنيين الرئيسيين، ومجموعة كبيرة من المعلومات والأدلة المقدمة من طائفة واسعة من المصادر^(٢).

ثانياً - لمحة عامة عن التقرير وهيكله

٣ - يتمحور التحليل الوارد في هذا التقرير حول ما يرى الفريق إنه يعتبر تهديدات رئيسية يواجهها شعب جنوب السودان. ونظر الفريق في ثلاثة عوامل في النزاع والتهديدات المرتبطة بها: (أ) النزاع السياسي من أجل السلطة الذي انتقل بصورة متزايدة إلى عنف قائم على أساس عرقي؛ و (ب) استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية وما يصاحب ذلك من مشاق بالنسبة لمعظم مواطني في جنوب السودان؛ و (ج) الأزمة الإنسانية المستمرة التي تنطوي على انعدام الأمن الغذائي على نطاق البلد، والتشرد الجماعي للسكان، وأوبئة الأمراض.

٤ - وأدى اتساع رقعة النزاع منذ الانهيار العنيف للحكومة الانتقالية في تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى زيادة كبيرة في عدد الجماعات المعارضة للحكومة حالياً واتساع نطاق انتشارها جغرافياً. ونتيجة لذلك، أثّرت تساؤلات عما إذا كان الاتفاق لا يزال شاملاً بقدر كافٍ للجميع، أو حتى قابلاً للتطبيق.

(١) يود الفريق أن يوجه انتباه مجلس الأمن إلى أن أعضاء الفريق لم يجر تعيينهم حتى ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧ (انظر S/2017/594)، ولذلك فلم يبدأ العمل لتنفيذ الولاية الحالية إلا في أواخر تموز/يوليه، مما قلل الوقت المتاح لإعداد هذا التقرير.

(٢) ترد تفاصيل المنهجية التي يتبعها الفريق في تحقيقاته، بما فيها المتعلقة بالمصادر السرية، في تقارير سابقة أحدثها تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/326).

٥ - وتستمر الأعمال القتالية في جنوب السودان في مواجهة خلفية معقدة من المبادرات الإقليمية والثنائية المتنافسة لحل النزاع. وتعاني هذه الجهود من عدة عيوب، منها عدم كفاية الرقابة، ونقص الإنفاذ، وعدم وجود خطة متكاملة ومتسقة لتحقيق السلام. وهذا النقص في الاتساق هو دليل على تضارب المصالح الذي تفاقم بسبب المنافسات الأساسية في المنطقة. وسعت الحكومة إلى استغلال هذه الانقسامات للحد من التنفيذ الفعال للاتفاق، ونتيجة لعدم اتخاذ إجراء دولي واضح، فإن الجهود المبذولة بقيادة إقليمية لم تفلح بوضوح في إصلاح الانقسامات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان وتشجيع الحوار الوطني الموثوق به والشامل للجميع وعلى نحو آخر تشجيع النقاش بين أطراف النزاع في وقف القتال.

٦ - وثمة مهمة محددة لهذا التقرير هي تقييم الدور الذي تقوم به الأسلحة فيما يتصل بتنفيذ الاتفاق. وتشير العمليات العسكرية الجارية في البلد، وخاصة الهجوم الذي شنته الحكومة في ولاية أعالي النيل في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧، إلى استمرار الإنفاق العسكري الضخم. وعلاوة على ذلك، يبين العنف على نطاق البلد أن الأسلحة، بدلا من أن تكون أدوات تساعد على تحسين الأمن لشعب جنوب السودان، لا تزال تخلق المعاناة وعدم الاستقرار. وتشير تحقيقات الفريق إلى الاتجاه القائم منذ أجل طويل المتمثل في أن الأسلحة التي تباع إلى جنوب السودان تتحول دائما ضد المدنيين، إما مباشرة من جانب الأجهزة الأمنية والمليشيات المرتبطة بها، أو على يد الجماعات المسلحة والجرائم الذين يحصلون على هذه الأسلحة. ولن تؤدي أي عمليات أخرى غير خاضعة للتنظيم لنقل الأسلحة إلا إلى تفاقم خطر العنف بالنسبة للمواطنين. ولذلك، يحتفظ الفريق بموقفه الذي أعرب عنه في تقاريره السابقة بأن إخضاع الأسلحة لتنظيم فعال في جنوب السودان يجب أن ينطوي على قيام مجلس الأمن بفرض حظر على الأسلحة، وقيام الجهات الإقليمية الفاعلة بإنفاذه.

ثالثا - التهديدات التي تواجه شعب جنوب السودان

ألف - النزاع السياسي والعرقى على السلطة

٧ - يتسم النزاع في جنوب السودان بالتعقيد والتفاعلات الدينامية بين النزاعات القائمة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وغالبا ما يترتب على المنافسات السياسية المحلية على صعيد المقاطعات أو على مستوى الولايات، التي تؤججها المنازعات على الأراضي وإمكانية الحصول على الموارد، أو المظالم التي لم يتم التصدي لها والتي تعود أحيانا إلى عقود مضت، عواقب على الصعيد الوطني، بينما تسعى كبار الشخصيات السياسية والعسكرية إلى استغلال الانقسامات المحلية لحشد الدعم واكتساب النفوذ السياسي. وتحوّل النزاع بين الحكومة والمعارضة بقيادة ريك مشار، الذي مثل بداية النزاع، إلى مجموعة من الصدمات المحلية المتعددة الأوجه التي أدت بدورها إلى تزايد الجماعات المسلحة، التي عادة ما تُعبأ على أسس عرقية.

٨ - ومنذ انهيار الحكومة الانتقالية، تعرضت المعارضة بقيادة مشار للضعف نتيجة ثلاثة عوامل: (أ) أثرت العزلة المادية لمشار في جنوب أفريقيا، واستبعاده من العمليات السياسية على التنسيق والتضافر داخل المعارضة^(٣)؛ و(ب) لم يتمكن الجناح المعارض من العثور على ما يكفي من الدعم اللوجستي

(٣) مقابلات أجراها الفريق مع ممثلي المعارضة في نيروبي وأديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠١٧.

لمواصلة عمليات عسكرية كبيرة؛ و(ج) بزغت جماعات معارضة جديدة (من خلال انشقاقات عن الجناح الحاكم والجناح المعارض على السواء) تتنافس على الدعم المحلي والإدماج في العمليات السياسية الوطنية والإقليمية^(٤).

٩ - بيد أن ضعف المعارضة النسبي لم يؤد إلى تضاؤل مصاحب في النزاع. وبدلاً من تنفيذ الاتفاق أو السعي إلى التفاوض على حلول سياسية من موقع قوة نسبي، سعت الحكومة إلى مواصلة استغلالها لتفوقها في العتاد العسكري - وفي غياب قيود خارجية - لإخضاع السكان المدنيين في المناطق التي تعتبر متعاطفة مع المعارضة. ومنذ بداية عام ٢٠١٧، شنت الحكومة هجمات واسعة النطاق في أعالي النيل مستهدفة قوات أقويك تحت قيادة جونسون أولوبي والسكان من الشللك على الضفة الغربية من نهر النيل في شباط/فبراير وأذار/مارس، وفي الأراضي التي يهيمن عليها النوير الواقعة في جونقلي الشمالية في نيسان/أبريل. وواصلت أيضاً عمليات عنيفة لمكافحة التمرد في أجزاء من وسط وشرق الاستوائية.

١٠ - وفي أوائل تموز/يوليه ٢٠١٧، شنت الحكومة، في انتهاك لوقف إطلاق النار الذي أعلنته من جانب واحد، هجوماً للاستيلاء على مقر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، في باقاك، في الجزء الشمالي الشرقي في أعالي النيل. وقد استُخدمت باقاك كمقر عسكري لمشار منذ فراره من جوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٥). وأسفر الهجوم الذي شنته الحكومة عن فرار آلاف من المدنيين (أغلبهم من النوير) إلى إثيوبيا المجاورة^(٦). وفي ٢٩ آب/أغسطس، أكد من جديد وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى، كويل مانيناق، موقف الحكومة بشأن القتال أثناء اجتماع لقوة العمليات المشتركة في جوبا، صرح فيه بأن الحكومة ستسعى إلى "سحق" جميع من يتبقى من "التمردين" في جنوب السودان بعد انقضاء ٣٠ يوماً، مشيراً على ما يبدو إلى خطط لشن عمليات هجومية أخرى من قبل قوات الحكومة في الأشهر المقبلة^(٧).

١١ - وقبول مع ذلك التقدم العسكري الذي أحرزته الحكومة في أجزاء من البلد، بتزايد في التوترات والصدام داخل التحالف الهش للجهات الفاعلة السياسية والعسكرية المؤيدة للرئيس. وتسبب أيضاً تزايد المنازعات القبلية العنيدة والعنيفة بين عشائر الدينكا حول تسيير النزاع وأعبائه، وتوزيع السلطة، ومسألة من سيخلف في نهاية المطاف الرئيس، في قتال في أويل وقوقريال في الأشهر الأخيرة.

(٤) من أمثلة هذا التشرد في صفوف المعارضة انشقاق الفريق جون كينبي لوبوران قائد الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٧، وانضمامه إلى جبهة الخلاص الوطني بقيادة الفريق توماس سيريلو سواكا، مما يهدد بنشوب نزاع بين جماعات المعارضة في الاستوائية.

(٥) أبلغ مشار الفريق، في مقابلة هاتفية في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أن باقاك ليست إلا مكاناً للاجتماعات، وليست "قاعدة هامة للمعارضة أو مقراً لها".

(٦) وفقاً للوكالات الإنسانية، فر الآن غالبية السكان المدنيين من باقاك ومياووت ومائيناق بسبب الهجوم الأخير، مع رحيل الكثير منهم إلى إثيوبيا، وإن كان لم يجر تسجيل سوى ٦٠٠ ١ من اللاجئين الجدد من جنوب السودان في إثيوبيا بين ١٥ حزيران/يونيه و١٥ تموز/يوليه. وعبرت مزيد من الأعداد الحدود، ولكنهم يتفادون وفقاً للوكالات الإنسانية التسجيل كلاجئين، خوفاً من احتمال نقلهم إلى مخيمات بعيدة عن قامبيلا. ولا تزال السيطرة على باقاك، حتى وقت كتابة هذا التقرير، متنازعة عليها مع إدعاء الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، إنه شن هجوماً مضاداً.

(٧) قَدّم هذا السرد إلى المنظمات الدولية بعض من حضروا الاجتماع من أجل المنظمات الدولية. وتردد أيضاً في وسائل الإعلام في جنوب السودان. وأكد الوزير في اجتماع مع الفريق في جوبا في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٢ - وكشف قيام الرئيس في أيار/مايو ٢٠١٧ باستبعاد بول مالونق رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان عن كثير من التوترات القائمة بين المجتمعات المحلية من أويل، موطن مالونق، والدينكا من واراب (موطن الرئيس)، ومن بور، موطن كوول مانيانق ومايكل ماكوي وزير الإعلام والبعث الإذاعي^(٨). وتفاقت هذه التوترات بسبب تدهور الحالة الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي اللذين سببا مشقة كبيرة في العديد من مجتمعات الدينكا المحلية، وخاصة مجتمعات الدينكا في أويل، وأدت إلى استياء من الحكومة نابع من تصور بأن قوات الدينكا من أويل تحملت عبئا غير متناسب في الخسائر البشرية الناجمة عن الحرب^(٩). وفي تموز/يوليه، أعلن الرئيس حالة الطوارئ في قوقريال وأويل الشرقية وكذلك في توبي ووو، والمناطق الأربع جميعها متضررة من العنف بين الدينكا^(١٠). وحتى نهاية آب/أغسطس، كان القتال لا يزال جاريا بين جماعات الدينكا بالقرب من أويل^(١١).

١٣ - وتتجلى أيضا الانقسامات داخل الائتلاف الحكومي في النزاع بين الدينكا بور والمورلي المجاورين لهم في جونقلي. وتفاقت الدورة الطويلة الأجل من الغارات العنيفة والأعمال الانتقامية بين المجتمعات المحلية بشكل كبير في عام ٢٠١٧، حيث قامت الميليشيات الحكومية المسلحة من بور (انظر القسم الخامس أدناه بشأن الأسلحة) بشن هجمات واسعة النطاق على مناطق المورلي، واستهدفت على وجه التحديد مواقع مدنية. وأفضت هذه الهجمات إلى إنهاء فعلي لاتفاق السلام الموقع في أيار/مايو ٢٠١٤ بين الحكومة وجماعة المورلي المعارضة بقيادة ديفيد ياو، مع اصطاف قوات جماعة المورلي على نحو متزايد إلى جانب المعارضة المسلحة، ومنها جبهة الخلاص الوطني التي يقودها توماس سيريلو سواكا^(١٢).

(٨) مقابلات أجراها الفريق في جوبا في أيار/مايو ٢٠١٧، وفي نيروبي وكمبالا وأديس أبابا في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧.

(٩) تقرير سري استنادا إلى مقابلات أجراها في أويل باحث دولي، في ملف مع الفريق.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، أشار التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لشمال بحر الغزال إلى أنه من بين مجموع السكان البالغ عددهم حوالي ١٤٠٠٠٠٠٠ نسمة، يصنف حوالي ٥٦٠٠٠٠٠ بأنهم يعيشون في أزمة (المرحلة ٣) و ١٨٠٠٠٠٠ في حالة طوارئ (المرحلة ٤). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، قام التصنيف بتحديث تلك التقديرات إلى ٦٤٠٠٠٠ في أزمة و ٣١٠٠٠٠ في حالة طوارئ. وللإطلاع على أرقام مقارنة وعلى أحدث ما يكون عن حالة انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان، انظر التقرير التحليلي الكامل من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ المتاح في الموقع التالي www.ipcinfo.org/ipcinfo-detail-forms/ipcinfo-map-detail/en/c/471270؛ والإنذار العالمي من حزيران/يونيه ٢٠١٧، المتاح على الموقع التالي www.ipcinfo.org/ipcinfo-detail-forms/ipcinfo-news-detail/en/c/897072.

(١٠) نيبيل بياجو ووآخي سيمون وودو، "جنوب السودان يعلن حالة الطوارئ في أربع ولايات"، أخبار صوت أمريكا في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح في الموقع <https://www.voanews.com/a/south-sudan-declares-state-of-emergency-in-four-states/3949486.html>.

(١١) إذاعة تمازج، "القوات الحكومية تقول إنها صدت هجوما شنه المتمردين في أويل الشرقية"، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، متاح في <https://radiotamazuj.org/en/news/article/government-troops-says-repulsed-rebel-attack-in-aweil-east>.

(١٢) مقابلات أجريت مع ثلاثة مصادر سرية رفيعة المستوى لديها معرفة مباشرة بالمسألة، في جوبا في أيار/مايو ٢٠١٧، وأديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠١٧.

باء - تدهور الأحوال الاقتصادية

١٤ - ازداد الوضع الاقتصادي في جنوب السودان سوءا خلال عام ٢٠١٧ مع تزايد تراجع الإيرادات الحكومية، في حين ظل الإنفاق على القوات المسلحة من أولويات الحكومة^(١٣).

١٥ - ولا تشكل غالبية السكان في جنوب السودان جزءا من الاقتصاد الرسمي، بل تعيش على الكفاف أو المقايضة، بروابط مالية ضعيفة مع الحكومة المركزية. غير أنه بالنسبة لسكان الحضر المعتمدين على الاقتصاد الرسمي، فإن الموارد المالية المحدودة بالفعل والمتاحة أصبحت أكثر ندرة من أي وقت مضى مع استمرار الحرب. وتشير التقديرات إلى أن التضخم تجاوز ٣٦٠ في المائة بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧^(١٤)، مؤثرا بشدة على قدرة العديد من الناس على شراء المواد الغذائية الأساسية. وبلغ سعر الكيلوغرام من الذرة الرفيعة في جوبا في أيار/مايو ٨٨,٥٧ جنيها من جنيها جنوب السودان، في ارتفاع أكثر من ٣٠٠ في المائة منذ العام الماضي. وبالمثل، ففي أويل وواو، يزيد سعر الكيلوغرام من الذرة الرفيعة عن ٢٠٠ في المائة عما كان عليه في نفس الوقت من عام ٢٠١٦^(١٥).

١٦ - ويعزى جزء من هذه الزيادة إلى الفقدان السريع لقيمة جنيها جنوب السودان مما يؤثر على استيراد الأغذية. وكان سعر الصرف في جوبا في أوائل آب/أغسطس ٢٠١٧ في حدود ما يتراوح بين ١٦٠ إلى ١٨٠ جنيها من جنيها جنوب السودان للدولار. وكان المعدل ٤ جنيها للدولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويفاقم هذا الانخفاض السريع نقص إيرادات الحكومة الذي أثر على جملة أمور منها قدرتها على دفع المرتبات. ولم تدفع رواتب كثير من موظفي الخدمة المدنية خلال الأشهر الثلاثة السابقة على وقت كتابة هذا التقرير^(١٦)، وفي بعض الحالات لمدة أطول من ذلك بكثير بالنسبة لمسؤولين منهم مسؤولو السفارات^(١٧). واتصلت الحكومة مرارا بالجهات المانحة للمساعدة في دفع المرتبات، إلا أن جهادها للحصول على دعم مالي خارجي تزايد مع استمرار الحرب. ووفقا لمصدر دبلوماسي تحدث إلى الفريق، تضمن ذلك طلبا موجهها في الأسابيع الأخيرة إلى المانحين بتسديد رواتب العسكريين^(١٨).

(١٣) وكالة الأنباء الفرنسية، "جنوب السودان الذي تمزقه الحرب يقر الميزانية على الرغم من عدم توافر الأموال"، أنباء ٢٤، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، متاح من <http://www.news24.com/Africa/News/war-torn-south-sudan-passes-budget-despite-lacking-funds-20170829>.

(١٤) Trading Economics، "معدل التضخم في جنوب السودان في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧"، متاح في الموقع التالي <https://tradingeconomics.com/south-sudan/inflation-cpi>.

(١٥) شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات، "توقعات الأمن الغذائي في جنوب السودان: من حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨" تموز/يوليه ٢٠١٧. متاحة في: https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=http://fscluster.org/sites/default/files/documents/south_sudan_food_security_outlook_06302017.pdf.

(١٦) إذاعة تمازج، "حكومة جنوب السودان تعترف بمصادفة صعوبات في دفع رواتب الموظفين المدنيين"، ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، متاح في الموقع <https://radiotamazuj.org/en/news/article/south-sudan-government-admits-difficulty-in-paying-civil-servants>.

(١٧) مقابلة مع مصدر من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من ١ آب/أغسطس ٢٠١٧، واتصال مع مسؤولين دبلوماسيين في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٧.

(١٨) مقابلة مع مسؤول دبلوماسي في أديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠١٧.

١٧ - وردا على عدم كفاية الإيرادات، تنظر الحكومة في خفض التكاليف عن طريق إلغاء إعانات الوقود الممنوحة لشركة النيل للبترول لاستيراد الوقود للاستهلاك المحلي. ومن شأن إلغاء إعانات النفط أن يوفر للحكومة ما يقدر بمبلغ ١٨٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا^(١٩). ومن المرجح أن يكون الأثر القصير الأجل لإلغاء الإعانات هو الزيادة السريعة في تكاليف النقل، مما سيؤثر بشكل أكبر على أسعار المواد الغذائية.

١٨ - وتصدت الحكومة للعجز المالي من خلال محاولة رفع إنتاج النفط واجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاعي النفط والموارد الطبيعية. بيد أن هذه الجهود لم يصادفها سوى نجاح محدود. ويقدر إنتاج النفط حاليا بحوالي ١٣٠.٠٠٠ برميل يوميا، أي ما يقرب من ٣٧ في المائة من مستوى ما قبل النزاع. وأعلنت وزارة البترول عن هدفها القصير الأجل بزيادة الإنتاج إلى ٢٠٠.٠٠٠ برميل يوميا بحلول نهاية عام ٢٠١٧، بما في ذلك حفر ٣٠ بئرا جديدا^(٢٠) غير أنه سيكون من الصعب تحقيق هذا الرقم نظرا لاستمرار انعدام الأمن في المناطق المنتجة للنفط في أعالي النيل والوحدة وليج الشمالية^(٢١).

١٩ - وأثر أيضا انعدام الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية من أوغندا تأثيرا سلبيا على الإمدادات إلى جوبا وساهم في ارتفاع الأسعار. ويعتقد أن جماعات مختلفة معارضة للحكومة هي المسؤولة عن بعض هذه الهجمات، وخاصة على طول طريق جوبا - نيمولي البالغ الأهمية، ساعية من خلالها إلى الضغط على الحكومة بتهديد خط الإمداد الرئيسي إلى العاصمة^(٢٢). وردا على ذلك، سعت الحكومة إلى الحصول على دعم من أوغندا (وحدوثا من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان) في تأمين الطرق التي تمتد جوبا^(٢٣).

٢٠ - وتأثرت الخدمات التجارية سلبا أيضا بانسحاب الخدمات المصرفية الرسمية في العديد من المواقع. ومنذ بداية عام ٢٠١٧، أغلق البنك التجاري الكيني خمسة فروع في البلد بعد تكبد خسائر في

(١٩) جيل ريتشارد، "إلغاء إعانات دعم الوقود في ميزانية ٢٠١٨-٢٠١٧"، غورتونغ، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، متاح في الموقع التالي: <http://www.gurtong.net/ECM/Editorial/tabid/124/ctl/ArticleView/mid/519/articleId/20671/Fuel-Subsidies-To-Be-Lifted-In-2017-2018-Budget.aspx>

(٢٠) رويتز، "جنوب السودان يرفع إنتاج النفط مستهدفا إنتاج ٣٥٠.٠٠٠ برميل يوميا بحلول منتصف عام ٢٠١٨" Citizen Digital، 5 حزيران/يونيه ٢٠١٧، متاح على الموقع: <https://citizentv.co.ke/business/south-sudan-boosts-oil-output-targets-350000-bpd-peak-by-mid-2018-167490>

(٢١) سودان تريبيون، "جيش جنوب السودان يقول إنه أحبط هجوما على حقول النفط في أعالي النيل"، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح على الموقع التالي www.sudantribune.com/spip.php?iframe&page=imprimable&id_article=63064

(٢٢) إذاعة تمازج، "الجناح المعارض في جيش تحرير جنوب السودان يعلن مسؤوليته عن مهاجمة قافلة على طريق جوبا-نيمولي"، ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، متاح على الموقع: <https://radiotamazuj.org/en/news/article/south-sudan-rebels-claim-responsibility-for-convoy-attack-on-juba-nimule-road>

(٢٣) البيان المشترك بين الشرطة الأوغندية وشرطة جمهورية جنوب السودان، متاح من www.upf.go.ug/joint-communicue-uganda-police-s-sudan-police/، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، "مؤتمر صحفي عن وصول قوات الحماية الإقليمية إلى جوبا، في جنوب السودان"، ٨ لآب/أغسطس ٢٠١٧، متاح من <https://unmiss.unmissions.org/press-conference-arrival-regional-protection-forces-juba-south-sudan>

عام ٢٠١٦ قدرها ٢,٨ بليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان^(٢٤). وبالمثل، أكدت مجموعة مصرف إكويتي أن إغلاق ٧ فروع من أصل ١٢ فرعاً من فروعها في جنوب السودان بعد تخفيض قيمة جنيه جنوب السودان أدى إلى شطب ديون قدرها ٥٨,١٤ مليون دولار في عام ٢٠١٦^(٢٥). ويزيد رحيل المصارف الأجنبية من جنوب السودان من تقييد فرص الحصول على قروض واستثمارات جديدة في الاقتصاد.

جيم - الأزمة الإنسانية

٢١ - لا يزال العنف العرقي المستمر في أنحاء البلد يشكل تهديداً هائلاً لسكان جنوب السودان. ولا يزال المدنيون يتعرضون لعمليات قتل خارج نطاق القضاء وللاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري والعنف الجنسي والتجنيد القسري والتشريد القسري وتقييد حرية الحركة والمضايقة وتدمير سبل العيش من جانب جميع أطراف النزاع^(٢٦). ونتيجة لذلك، يواجه السكان عدة تهديدات متقاطعة ويفاقم بعضها بعضاً.

التشريد القسري للسكان

٢٢ - وقت كتابة هذا التقرير كان حوالي واحد من كل ثلاثة من مواطني جنوب السودان يعاني من التشرد بعيداً عن دياره، مقابل ١ من كل ١٢ مواطناً خلال السنة الأولى من الأزمة^(٢٧). وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، نزح مليوناً شخصاً داخلياً وفر ما يقرب من مليوني شخص آخرين من البلد. وتستضيف أوغندا حوالي مليون من أولئك الذين فروا، ووصل ما يقرب من ٢٥٠.٠٠٠ من هؤلاء منذ شباط/فبراير ٢٠١٧^(٢٨).

٢٣ - وفي أعالي النيل، على النحو الموثق في تقرير الفريق السابقين (أنظر S/2016/70 و S/2017/326)، شنت الحكومة هجمات متكررة على الضفة الغربية للنيل منذ عام ٢٠١٥. ودفعت هذه الهجمات الغالبية العظمى من الشلوك إلى موقع حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ملكال أو عبر الحدود إلى السودان. وتشير تقديرات الوكالات الإنسانية إلى أن ما يقل عن ١٧٠٠٠ من الشلوك، الذين تُركوا في أعالي النيل خارج موقع ملكال، يتركزون حالياً بشكل رئيسي في

(٢٤) رويترز، "البنك التجاري الكيني يغلق منافذ في جنوب السودان ويشير إلى التضخم المفرط"، ستار، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٧، متاح من www.the-star.co.ke/news/2017/05/13/kcb-closes-south-sudan-outlets-cites-hyperinflation_c1560178.

(٢٥) رويترز، "مصرف إكويتي يغلق سبعة فروع في جنوب السودان الممزق بالحرب" ستار، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، متاح من الرابط التالي www.the-star.co.ke/news/2017/05/24/equity-bank-closes-seven-branches-in-war-torn-south-sudan_c1567328.

(٢٦) مقابلات أجراها الفريق مع العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٧؛ وفي نيروبي وكمبالا وعن طريق الهاتف في آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٢٧) المنظمة الدولية للهجرة، "المنظمة الدولية للهجرة تتصدى للوضع، بينما يهدد موسم المطر بزيادة انتشار الكوليرا في جنوب السودان"، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، متاح من <https://southsudan.iom.int/media-and-reports/press-release/iom-responds-rainy-season-threatens-further-spread-cholera-south>.

(٢٨) للاطلاع على أحدث الأرقام، أنظر أحدث الأنباء الإقليمية والتشغيلية عن الحالة في جنوب السودان من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، متاحة من الرابط <http://data.unhcr.org/SouthSudan/regional.php>.

مخيمات المشردين داخليا في أبوروك وحولها. وحدث هذا التهجير بمعرفة كاملة من الرئيس ووزراء الحكومة وكبار الضباط العسكريين، وكان نتيجة متوقعة بشكل واضح للعمليات العسكرية للحكومة^(٢٩).

انعدام الأمن الغذائي الحاد

٢٤ - على الرغم من الاستجابة الإنسانية الواسعة النطاق في عام ٢٠١٧، استمر انعدام الأمن الغذائي الشديد في الارتفاع بمعدلات أسرع مما كان متوقعا^(٣٠). وبحلول تموز/يوليه، كان قد جرى تقييم ستة ملايين شخص في جنوب السودان على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وهو ما يمثل ما لا يقل عن نصف العدد التقديري لسكان البلد، منهم ١,٧ مليون شخص على حافة المجاعة^(٣١). ويشير الفريق بوجه خاص إلى الهجمات الحكومية المتكررة في منطقة الوحدة الجنوبية التي منعت السكان المدنيين من زراعة محاصيل كافية، أو تربية الماشية، أو تلقي معونة غذائية مستدامة وكافية (أنظر S/2017/326).

الأمراض

٢٥ - أدى التشرذم المتكرر، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص إمكانية الحصول المستدام على الخدمات المقترن بموسم الأمطار، إلى أسوأ تفشي فتاك للكوليرا منذ الاستقلال^(٣٢)، وكذلك للملاريا والحصبة وغيرها من الأمراض المنقولة عن طريق المياه والأمراض المعدية في عدة مواقع في جميع أنحاء البلد. أما الأمراض التي يمكن علاجها فهي الآن تقتل أو تصيب بالعجز أعدادا كبيرة من مواطني جنوب السودان^(٣٣).

القيود المفروضة على إمكانية الوصول

٢٦ - لا تزال جميع أطراف النزاع تعرقل بصورة منتظمة وصول المساعدات الإنسانية. وحدثت زيادة في حوادث العرقلة المسجلة من ٨٩ حادثا في أيار/مايو إلى ١٠٠ في حزيران/يونيه وإلى ١٣٦ في تموز/

(٢٩) في اجتماع عقد في جوبا في ٥ أيار/مايو، بين منسق الفريق والرئيس ووزير الإعلام والبعث الإذاعي، مايكل ماكوي، أثناء مناقشة نزوح السكان الذي أثر على الشلك في أعالي النيل، ذكر ماكوي أن المشردين داخليا في واو شيلوك "ليسوا مدنيين، وأهم متمردون". ولم يرد ما يشير خلال الاجتماع، سواء من ماكوي أو الرئيس، إلى أنهما يريان أن الوضع في الضفة الغربية في أعالي النيل يثير القلق أو يمثل أولوية للحكومة فيما يتعلق بالعمليات الإنسانية. وتلقى الفريق أيضا معلومات سرية من مصادر استخبارات غربية تدعم الرأي القائل بأن تشريد الشلك هو استراتيجية عسكرية.

(٣٠) أنظر توقعات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي للفترة من كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه ٢٠١٧ المتعلقة بجنوب السودان، متاحة من الرابط التالي www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_South_Sudan_Key%20Messages_Feb2017.pdf

(٣١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "تقرير عن الحالة في جنوب السودان"، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح من الرابط التالي http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/emergencies/docs/FAOSouthSudanSituationReport_18July2017.pdf

(٣٢) مكتب منسق الشؤون الإنسانية، "نشرة الشؤون الإنسانية: جنوب السودان"، رقم ١٢، بتاريخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاحة من الرابط http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_170728_OCHA_SouthSudan_Humanitarian_Bulletin12.pdf

(٣٣) منظمة الصحة العالمية، "نشرة المجموعة الصحية لجنوب السودان"، رقم ٦، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. متاحة من <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Health-Cluster-Bulletin-1-to-30-June-2017.pdf>

يوليه، وهو أعلى رقم أبلغ عنه حتى الآن في عام ٢٠١٧^(٣٤). وتنشأ معظم الحوادث المبلغ عنها المتعلقة بإمكانية الوصول عن القيود المفروضة على التنقل أو منعه، أو التهديدات التي يتعرض لها الموظفون مما يجبرهم على الإخلاء^(٣٥).

الهجمات ضد العاملين في تقديم المعونة

٢٧ - حتى تموز/يوليه، قتل ما لا يقل عن ١٧ من العاملين في مجال تقديم المعونة في عام ٢٠١٧، حيث بلغ مجموع عدد القتلى ٨٤ شخصا منذ ديسمبر ٢٠١٣^(٣٦).

٢٨ - ويرى الفريق، استنادا إلى مقابلات أجريت مع منظمات إنسانية تعمل في المناطق المتضررة، أن القوات الحكومية ترتكب معظم هذه الانتهاكات باستهداف مدنيين على أساس ارتباطهم المفترض بجماعات المعارضة، وغالبا ما يرتبط ذلك بأصلهم العرقي^(٣٧).

رابعا - التطورات الإقليمية

٢٩ - لا تزال التداعيات الإنسانية والأمنية والاقتصادية الناجمة عن النزاع تؤثر سلبا على الدول المجاورة. غير أن هذه الآثار لم تسفر بعد عن عمل موحد ومستدام من جانب الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية نحو عملية سياسية متماسكة تدعمها ضغوط حقيقية على الأطراف. وأدت الجهود الإقليمية المتجددة لإنهاء النزاع، في تموز/يوليه ٢٠١٧، إلى إنشاء منتدى التنشيط الرفيع المستوى للطرفين في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان وما يسمى "الجماعات المستبعدة" لمناقشة كيفية استعادة وقف دائم لإطلاق النار، والتنفيذ الكامل للاتفاق، ووضع جداول زمنية للانتخابات في نهاية المرحلة الانتقالية^(٣٨). وفي الوقت نفسه، شرع رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، بناء

(٣٤) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "جنوب السودان: لقطة عن حالة وصول المساعدة الإنسانية"، أيار/مايو ٢٠١٧، وجزيران/يونيو ٢٠١٧، وتموز/يوليو ٢٠١٧. متاحة من الروابط التالية:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ss_20170606_access_snapshot_may_final.pdf,
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ss_20170709_access_snapshot_june.pdf and
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_20170808_Access_Snapshot_July_final.pdf، على التوالي.

(٣٥) على سبيل المثال، تلقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ٣٠ حزيران/يونيه و ٣ تموز/يوليه ٢٠١٧ رسائل من رابطة شباب مجتمع البور المحلي تطالب جميع الاستوائيين العاملين لدى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بمغادرة بور في غضون ٧٢ ساعة وإلا فسيتم اتخاذ إجراء. وقررت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان توفير أماكن إقامة مؤقتة داخل قاعدتها في بور للموظفين من الاستوائية الذين شعروا بعدم الأمان في العودة إلى ديارهم. من التقارير الداخلية للأمم المتحدة التي اطلع عليها الفريق.

(٣٦) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "تقرير عن الحالة الإنسانية في جنوب السودان"، رقم ١١١، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاحة من
<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNICEF%20South%20Sudan%20Mid-Year%20Humanitarian%20SitRep%20%28%23111%29%20-%202020%20July%202017.pdf>

(٣٧) مقابلات أجراها الفريق مع موظفي المنظمات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٧، وفي نيروبي وكمبالا في آب/أغسطس ٢٠١٧، وعن طريق الهاتف في آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٣٨) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "البيان الصادر عن الدورة الاستثنائية السابعة والخمسين لمجلس وزراء الهيئة بشأن جنوب السودان"، في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح من <https://igad.int/communique/1586-communicue-of-the-57th-extra-ordinary-session-of-the-igad-council-of-ministers>

على طلب من سالفاكير^(٣٩)، في بذل جهد ثنائي لإحياء عملية أروشا لعام ٢٠١٥ سعى فيه إلى إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي ٢٠ تموز/يوليه، التقى مع كبير في كمبالا ويسر عقد اجتماعات بين أفراد من المحتجزين السابقين والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (فصيل تابان) والجناح الحاكم من الحركة الشعبية لتحرير السودان. وتسعى عملية الثالثة بقيادة كينيا إلى الجمع بين جماعات المعارضة في جنوب السودان^(٤٠).

٣٠ - وتعكس هذه العمليات مجتمعة إقرار المنطقة المستمر بالحاجة إلى وضع نهاية للحرب، ولكن توجد نقاط ضعف واضحة في النهج المتبعة. وأتاح انتشار الجهود الدبلوماسية فرصة للأطراف "للاتقاء من بين المنتديات"، حيث يشاركون بصورة انتقائية في العمليات المختلفة، بينما يشترط وقتاً للعمليات العسكرية ويتجنبون محاولات إنفاذ تسوية سياسية للنزاع. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود التي يبذلها منتدى التنشيط الرفيع المستوى لمعالجة عدم شمولية عملية التنشيط لم تقدم تعريفاً واضحاً لما يشكل جماعة مستبعدة، وهو شرط أساسي لتوسيع العملية لتشمل تلك الجماعات المستبعدة حالياً من اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان^(٤١). وتشير بعض جماعات المعارضة أيضاً إلى أن استبعاد المنطقة المستمر لريك مشار - بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية - يؤدي إلى نتائج عكسية ويقوض ضرورة المشاركة المحيطة مع أطراف النزاع من جانب بلدان المنطقة، ومنها جنوب أفريقيا^(٤٢).

٣١ - وعلى الرغم من استمرار تدهور الوضع الأمني في جنوب السودان، واستمرار القتال في أجزاء كثيرة من البلد مما أدى إلى اضطراب هائل، فقد جعلت المنطقة وضع جدول زمني للانتخابات، تمشيا مع أحكام اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، أحد الأهداف الرئيسية لمنتدى التنشيط^(٤٣). وتروج الحكومة أيضاً لخطة الانتخابات الوطنية المقررة في عام ٢٠١٨. غير أنه يتضح من التهديدات التي يواجهها السكان حالياً، والمقترنة بأن أكثر من ثلث السكان قد تشردوا بسبب الحرب، أن من المرجح أن ينظر جزء كبير من السكان إلى الانتخابات على أنها غير شرعية. وفي غياب التحسينات في الأمن، وزيادة الشفافية، والإصلاحات السياسية الحقيقية، وإنشاء آليات فعالة للمساءلة، والإدماج السياسي، تفرض الانتخابات تهديداً كبيراً بمزيد من العنف^(٤٤).

(٣٩) مقابلة مع أعضاء جماعات المعارضة المشاركة في عملية كمبالا، في نيروبي في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(٤٠) حلقات نقاش مع جماعات المعارضة في جنوب السودان في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧.

(٤١) كانت هذه من بين النقاط الرئيسية التي أثارها العديد من المشاركين في اجتماع لخبراء من جنوب السودان يسرت عقده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في إثيوبيا في آب/أغسطس ٢٠١٧. ووفقاً لبعض الحاضرين، أعرب العديد من المشاركين أيضاً عن انتقادات قوية لمعالجة الهيئة للنزاع.

(٤٢) مقابلات مع مختلف جماعات المعارضة في جنوب السودان في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧. ومقابلة هاتفية مع مشار، وصف فيها وضعه في جنوب أفريقيا بأنه "احتجاز" أجريت في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٤٣) ينص الاتفاق على أن "تقوم لجنة الانتخابات الوطنية بتنظيم انتخابات للرئيس، والجمعية الوطنية، وحكام الولايات وجمعيات الولايات قبل ٦٠ يوماً من نهاية الفترة الانتقالية، وتكفل أن تعكس النتائج إرادة الناخبين على نطاق واسع". (أنظر S/2015/654، الفقرة ١٦-٥).

(٤٤) يتفق الفريق في الرأي مع التقييم الذي أعرب عنه المبعوث الخاص للأمم المتحدة لجنوب السودان في بيانه إلى مجلس الأمن في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، الذي جاء فيه أن "حالة انعدام الأمن السائدة، وتشريد السكان داخلياً وخارجياً، وانعدام المؤسسات المناسبة أو الميدان المهيأ بصورة معقولة للعمل السياسي، في بيئة متزايدة الانقسام العرقي، أمور تعمل ضد تنظيم انتخابات موثوقة في غضون هذا العام. وهي في الواقع قد تسهم كثيراً في تعميق النزاع وتوسيع نطاقه" (S/PV.8030)

٣٢ - ومنذ توقيع اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في عام ٢٠١٥، لم يتمكن المجتمع الدولي من حشد النفوذ اللازم لدعم الإصلاح السياسي و عملية المصالحة في جنوب السودان. وتتعامل كل دولة عضو في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مع تحديات محلية وطنية كبيرة ما زالت، إلى جانب التنافس الإقليمي الطويل والمعقد، تقوض توافق الآراء بشأن جنوب السودان. وعلى نطاق أوسع، تراجعت أيضا في عام ٢٠١٧ إلى حد كبير قيادة الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي كانت تمارس نفوذها في المنطقة. وبناء على ذلك، فبدون تحول كبير نحو نهج موحد وأكثر تماسكا من جانب الدول الأعضاء في الهيئة، إلى جانب الدعم الدولي الأوسع لعملية سياسية واحدة وشاملة، فمن المستبعد أن تؤدي الجهود الحالية إلى تنفيذ الاتفاق، أو إلى وقف العنف في جنوب السودان.

خامسا - الأسلحة

ألف - أعالي النيل

٣٣ - تشكل الهجمات الحكومية المستمرة في أعالي النيل والتهديدات التي يطلقها وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى بشن هجمات في المستقبل، على النحو المشار إليه في الفقرات ٩ و ١٠ و ٢٣ أعلاه، مؤشرات قوية على استمرار الحكومة في شراء الأسلحة. ولم تتح للفريق إمكانية الوصول إلى باقك خلال فترة ولايته الحالية للتفتيش على الأسلحة أو المركبات العسكرية في المنطقة، ولكنه استعرض صورا للمركبات المستخدمة أثناء العمليات الأخيرة. ويلاحظ الفريق أن العربات المدرعة التي تستخدمها القوات الحكومية في أعالي النيل (أنظر الشكل الأول) تشبه بشدة المركبات التي يزعم أن القوات السودانية استولت عليها خلال العمليات في دارفور في حزيران/يونيه ٢٠١٧ (أنظر الشكل الثاني). ولا تزال التحقيقات جارية بشأن الجهة المصنعة (التي يرجح أن تكون هي نفسها بالنسبة للمركبات التي تظهر في الصورتين) والجهة الموردة لهذه المركبات، بغية تحديد ما إذا كانت قد جاءت من نفس المصدر.

الشكل الأول

عربة مصفحة، أعالي النيل، بالقرب من مايوت، في تموز/يوليه ٢٠١٧



المصدر: سري

الشكل الثاني

عربة مصفحة، الخرطوم، في آب/أغسطس ٢٠١٧



المصدر: فريق الخبراء المعني بالسودان

باء - مشتريات المعارضة

٣٤ - وفقا للنتائج الواردة في تقارير الفريق السابقة، لا تزال إمكانية حصول قوات المعارضة على الأسلحة محدودة؛ ولا يوجد دليل على أن أي جماعة معارضة تمكنت من شراء أسلحة وذخائر بكميات كبيرة من مصادر خارجية. ومن المرجح أن يكون قد جرى الحصول على الأسلحة والذخائر التي لوحظ وجودها في حوزة المعارضة في العام الماضي، بشكل غالب، من خلال الاستيلاء عليها أثناء المعارك أو أخذها من الحكومة في حالات الانشقاق. وأبلغ أحد قادة المعارضة العاملين في منطقة الاستوائية الفريق بأن قواته تحصل على أسلحة فردية يبيعها جنود حكوميون لم يحصلوا على أجورهم وانشقوا عن الحكومة^(٤٥). وعلى الرغم من أنه لا يمكن للفريق أن يثبت هذا الادعاء بصورة مستقلة، فقد سبق إبلاغ الفريق في حزيران/يونيه ٢٠١٦ ببيع أسلحة حكومية في الأسواق المحلية^(٤٦). وعلاوة على ذلك، تلقى الفريق تقارير من خبراء الأسلحة في المنطقة تفيد بوجود أدلة على القيام ببعض عمليات الإتجار بالأسلحة عبر الحدود - إلى ومن جنوب السودان على السواء - على يد موردين على الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، ومع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإن كان يقال أن عدد الأسلحة المتداولة ضئيل^(٤٧).

جيم - تحويل الأسلحة

٣٥ - في أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو ٢٠١٧، شن رتل مدجج بال سلاح من الدينكا بور غارات على مناطق من ولاية جونقلي يسكنها المورلي، مما أثر على قمروك والمناطق المحيطة ببيبور، حيث

(٤٥) مقابلة أجريت مع ضابط رفيع المستوى في المعارضة في أديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٤٦) مقابلة أجريت مع ضابط في المعارضة في جوبا في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٤٧) تقارير سرية مقدمة إلى الفريق.

أفيد باستهداف المدنيين والإغارة لسرقة الماشية^(٤٨). وتشير مصادر مستقلة إلى أن الرتل كان مسلحا بمدافع رشاشة ثقيلة من طراز ١٢,٧ ملم؛ وقذائف هاون عيار ٨٢/٦٠ ملم؛ ورشاشات آلية خفيفة من طراز PKM، ونحو ٢٠ إلى ٢٥ مركبة، بما في ذلك ناقلات جنود مدرعة وشاحنات ومركبات صغيرة. ووفقا لمصادر مختلفة تحدثت مع الفريق بصورة سرية، فإن هذه الأسلحة قدمها مباشرة قادة محليون من الجيش الشعبي لتحرير السودان في بور^(٤٩). وأثار منسق الفريق المسألة مع الرئيس خلال اجتماع عقد في أيار/مايو ٢٠١٧. ولم ينف الرئيس حدوث هذا التحويل، غير أن مايكل ماكوي، وهو من بور وكان حاضرا أيضا، نفى التقارير. ووفقا لمصادر عديدة في الحكومة، دخل الرئيس وماكوي في جدال بشأن مسألة تزويد مجتمع بور المحلي بالأسلحة في اجتماع لاحق لمجلس وزراء الحكومة في ٥ أيار/مايو. ووردت تقارير إضافية في آب/أغسطس تشير إلى أنه جرى تسريب أسلحة بواسطة قادة سياسيين وعسكريين إلى المجتمعات المحلية في قوقريال، مما أوجع النزاع بين عشائر الدينكا المتناحرة^(٥٠).

سادسا - الخلاصة

٣٦ - منذ التقرير العلني الأخير الذي قدمه الفريق في نيسان/أبريل ٢٠١٧، استمر تقويض جهود صنع السلام في جنوب السودان بسبب أفعال الحكومة ومختلف جماعات المعارضة، مما أدى إلى استمرار القتال في جميع أنحاء البلد. ونتيجة لذلك، لم يتحقق أي تقدم ملحوظ في تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وصادفت محاولات عكس هذا الاتجاه مقاومة من عناصر داخل الحكومة تواصل اتباع سياسات زادت القيود المفروضة على المعلومات وأغلقت المجال السياسي المتاح للمعارضة. ولا يزال الفريق يرى أن حظر توريد الأسلحة وفرض جزاءات فردية محددة الأهداف، على النحو الذي أوصى به الفريق في تقاريره السابقة (S/2015/656 و S/2016/70 و S/2016/963 و S/2017/326) أدوات هامة لتحويل تركيز القادة الرئيسيين بعيدا عن الخيارات العسكرية ونحو إيجاد حلول سياسية.

(٤٨) اتصالات الفريق مع أفراد المجتمعات المحلية، وكبار ضباط الجيش والسياسيين في جنوب السودان، وأعضاء المجتمع الدولي الذين لديهم دراية بالنزاع، في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٧.

(٤٩) معلومات مقدمة من ثلاثة مصادر مستقلة لديها معرفة مباشرة بالنزاع في بور.

(٥٠) إذاعة تمانج، "تحقيق خاص: اتهام ١١ من القادة ذوي النفوذ بتأجيج النزاع بين الأقوك والأبوك في قوقريال" في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٧: متاح على الرابط: <https://radiotamazuj.org/en/news/article/11-influential-leaders-accused-of-fueling-aguok-apuk-conflict-in-gogrial-state>.